كتاب
محي الدين
في
المنطق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين قال الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه اقول افتتح كتابه بالحمد بعد الابتداء بالتسمية لأن أداء الواجب من شكر نعمائه واجب الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل وفي هذا التعريف إشارة الى أن مورد الحمد هو اللسان وحده لأن المفهوم من لفظ الوصف ضمناً هو ذكر اللسان وحده فإنك إذا قلت وصفت زيداً بكذا لم يتبادر منه إلا فعل اللسان ومتعلقه يعم النعمة وغيرها لأن الجميل لما كان متناولاً للانعام وغيره من مكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال على تقدير جعل بائه للسببية ولم يقيد الوصف المذكور بكونه في مقابلة نعمة فلو كان وقوعه بإزاء نعمة شرطاً لقُيِّد بها لاقترانه بالجميل الذي هو أعم ظهر أن الحمد قد يكون في مقابلة النعمة وقد لايكون . وإنما اشترط كون الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل لأنه إذا خلا عن مطابقة الاعتقاد وموافقة أفعال الجوارح لم يكن حمداً حقيقة بل استهزاء وسخرية وفيه نظر لأن الشعراء ذكروا في مدح السلاطين مثلاً أوصافاً على سبيل المبالغة ولم يعتقدوهم بهذه

الحيثية مع أن ذلك ليس سخرية بالاتفاق كيف وهم يعظمون لهم والتعظيم ينافي السخرية ، اللهم إلا أن يدعى أن المراد بتلك الاوصاف المعاني المجازية وهم يعتقدون اتصافهم بهذه المعاني ، فان قلت قد اعتبر في الحمد اللغوي فعل الجنان والاركان ايضاً أي كما اعتبر فعل اللسان قلت كل واحد منهما شرط لكون فعل اللسان حمداً وليس شيء منهما جزءاً منه كما في الشكر العرفي وهو صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ماخلق له وأعطاه لأجله كصرف النظر الى مطالعة ماسوى الله تعالى من المصنوعات ليستدل به على وجود الصانع ووحدانيته والسمع إلى تلقي ماينبيء عن مرضياته من الاوامر والاجتناب عن مساخطته ومنهياته من النواهي وقس على هذا سائر النعم الظاهرة والباطنة ولا جزئياً كما في الحمد العرفي والشكر اللغوي وهما فعل ينبيء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً ومن هذا ظهر أن للحمد معنيين عرفي ولغوي وللشكر أيضاً معنيين لغوي وعرفي والنسبة بين المعاني الاربعة تتصور على ستة أوجه الاولى النسبة بين الحمد اللغوي والعرفي بالعموم والخصوص من وجه لتصادقهما في الوصف باللسان في مقابلة الفاضلة وهي النعمة السارية إلى الغير كحمدت زيداً على إنعامه وصدق الحمد العرفي بدون اللغوي في فعل القلب والجوارح وصدق الحمد اللغوي بدونه في

الوصف باللسان في مقابلة الفضيلة وهي النعمة الغير السارية الى الغير
كحمدت زيداً على شجاعته والثانية النسبة بين الشكر اللغوي
والشكر العرفي بالعموم والخصوص مطلقاً لصدق اللغوي على كل
ماصدق عليه العرفي أعني صرف العبد الجميع من غير عكس كلي
لصدق الشكر اللغوي على كل جزء من أجزاء العرفي وهي فعل
القلب واللسان وأفعال الجوارح دون الشكر العرفي، الثالثة النسبة
بين الحمد اللغوي والشكر العرفي بالعموم والخصوص مطلقاً لأنه
متى تحقق صرف الجميع تحقق الوصف باللسان من غير عكس كلي
أي ليس كلما تحقق الوصف باللسان تحقق صرف الجميع وفيه نظر
لأنا لانسلم أن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً بل النسبة بينهما عموم
وخصوص من وجه لتحقق الشكر العرفي في الانسان الاخرس
إذا صرف جميع ما أنعم الله عليه الى ماخُلِق له ولم يتحقق الحمد اللغوي
فيه لعدم الوصف باللسان وهو ظاهر، قيل في الجواب إن المراد
بالشكر العرفي الشكر الكامل الذي لايكون شكر أكمل منه
ولم يتحقق هذا في الاخرس لأن شكر غير الاخرس أكمل من
شكر الاخرس وأنت تعلم أن هذا الجواب لا يشفي العليل الرابعة
النسبة بين الحمد العرفي والشكر اللغوي بالعموم والخصوص مطلقاً
لصدق الحمد العرفي على كل ماصدق عليه الشكر اللغوي من غير
عكس كلي لصدق الحمد العرفي بدونه في مقابلة النعمة الواصلة الي

غير الشاكر هذا اذا قيّدت النعمة في الشكر اللغوي بوصولها الى الشاكر وأما اذا لم تُقيّد بذلك فهما متحدان الخامسة النسبة بين الحمد والشكر العرفيين بالعموم والخصوص مطلقاً لصدق الحمد العرفي على كل ماصدق عليه الشكر العرفي من غير عكس كلي لصدق الحمد العرفي على كل واحد من فعل القلب واللسان وأفعال الجوارح دون الشكر العرفي السادسة النسبة بين الحمد والشكر اللغويين بالعموم والخصوص من وجه لأن الحمد اللغوي قد يترتب على الفضائل وهي جمع فضيلة والشكر اللغوي يختص بالفواضل وهي جمع فاضلة فيصدق كل واحد منهما في الوصف باللسان في مقابلة الانعام ويصدق الشكر اللغوي بدونه في فعل القلب وأفعال الجوارح في مقابلة النعمة الفاضلة والحمد اللغوي بدونه في الوصف باللسان في مقابلة الفضيلة كحمدت زيداً على شجاعته قيل كيف يكون الشجاعة محموداً عليها مع أنها صفة غير اختيارية وأجيب عنه بأن الشجاعة كما تطلق على الملكة التي هي غير اختيارية تطلق على آثارها من الامور الاختيارية كالخوض في المهالك والاقدام في الحروب وغير ذلك وهذه النسب الست ثلثة منها بحسب الوجود والتحقق وثلثة منها بحسب الحمل أما التي بحسب الوجود فهو مايكون بين الحمد اللغوي والعرفي وبين الحمد والشكر اللغويين وبين الحمد اللغوي

والشكر العرفي ويدل على هذا استعمال الصدق في هذه الثلثة بفي
وأما التي بحسب الحمل ففي الثلثة الباقية وهي الشكر اللغوي مع
الشكر العرفي والحمد العرفي مع الشكر اللغوي والحمد العرفي
مع الشكر العرفي ويدل ايضا على هذا استعمال الصدق بعلى وأما
الفرق بين المدح والحمد اللغوي فعموم وخصوص مطلق لان عط الحمد
يختص بالفاعل المختار كما يشهد به موارد استعمالاته دون المدح كما
يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها وان عط الحمد يعتبر
فيه قصد التعظيم ولم يعتبر في المدح اذ تعظيم اللؤلؤ في المثال
المذكور غير مقصود. فان قلت قد ظهر الفرق من وجه آخر بين
المدح والحمد غير الفرق الذي يكون باختصاص الحمد بالفاعل
المختار دون المدح وهو لزوم كون المحمود عليه اختياريا دون الممدوح
عليه قلت اختصاص الحمد بالفاعل المختار لا يقتضي كون متعلقه وهو
المحمود عليه اختياريا مع أن ذلك ليس بشرط في الحمد عند التحقيق
لأن حقيقة الحمد ومفهومه بحسب اللغة لا يقتضي ذلك إذ معنى المتعلق في
التحقيق ليس إلا الباعث على الحمد فكما يجوز أن يكون الباعث عليه أمرا
اختياريا كذلك يجوز أن يكون أمرا غير اختياري والله اسم للذات
الواجب الوجود المستجمع لجميع المحامد وأصله الإله حذفت الهمزة
الثانية على غير القياس وهو حذفها مع حركتها من غير نقل الى
ماقبلها ولذلك ألتزم الادغام لان المتجانسين اذا كانا في كلمتين

والاول منهما ساكناً والثاني متحركاً يجب الادغام وقيل حذفت على القياس وهو حذفها بعد نقل حركتها الى ماقبلها من لام التعريف لان القياس في حذف هذه الهمزة أن ينقل حركتها الى ماقبلها من لام التعريف فتحذف فإلتزام الادغام حينئذ يكون مخالفاً للقياس لأن الحرفين المتحركين من جنس واحد اذا كانا في كلمتين لايجب الادغام غاية مافي الباب أنه يجوز ذلك نحو قوله تعالى ماسلككم في سقر وقيل الله اسم موضوع كأسماء الاعلام لا إشتقاق له فإن قلت لمَ قال الحمد لله ولم يقل للخالق او للرازق أوغيرهما من الأوصاف المشتقة قلت لئلا يُتوهّم اختصاص استحقاقه الحمد بهذا الوصف دون وصف آخر فلو قال الحمد للخالق لَتُوُهِّم أن استحقاق الحمد به مختص بهذا الوصف دون الوصف الآخر فإن قلت من القاعدة المقررة أن التعليق بالمشتق يفيد عليّة مأخذ الاشتقاق فتعليق الحمد بلفظ الخالق مثلاً يفيد علية الخلق للاستحقاق فما معنى التوهم قلنا نعم إلا أن التعليق إنما يفيد العلية مطلقا لا إختصاص العلية والتوهم بالنسبة إليه والواجب هو الذي يقتضي ذاته وجوده ويمتنع عليه العدم كالباري عز اسمه وقيل هو الذي يلزم من فرض عدمه محال والوجود إما خارجي وهو كون الشيء في الاعيان وإما ذهني وهو كونه في الاذهان والمراد من الوجود فيما نحن فيه هو الأول فقط والممتنع هو الذي يقتضي ذاته عدمه

ويمتنع عليه الوجود وقيل هو الذي يلزم من فرض وجوده محال كشريك الباري والممكن هو الذي لا يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه بل يكون الوجود والعدم بالنسبة إليه على السوية كجميع ما سوى الله تعالى من الموجودات وقيل هو الذي لا يلزم من فرض وجوده ولا عدمه محال بالنسبة إليه والواجب ينقسم إلى قسمين واجب الوجود بالذات كالبارى وإنما كان واجب الوجود بالذات لكون وجوده مقتضى الذات ولكونه موجد الاشياء والشيء لا يكون موجداً إلا بعد وجوده وواجب الوجود بالغير كالموجودات حين وجودها وإنما كانت الموجودات حين وجودها واجبة بالغير وهو الله تعالى لأن وجود العلة التامة يستلزم وجود المعلول عند وجودها والممتنع أيضاً ينقسم الى قسمين ممتنع بالذات كشريك الباري عز اسمه وإنما كان امتناعه ذاتياً لكونه مقتضى الذات وممتنع بالغير كعدم العالم وإنما كان ممتنعاً بالغير لامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة والممكن أيضاً ينقسم الى قسمين أحدهما الممكن الموجود كأفراد الانسان بالنسبة إلى نفسها وثانيهما الممكن المعدوم كالعنقاء وإنما قدم الواجب على الممتنع والممكن لأن الواجب وصف الوجود حقيقة وهو عين الذات والامتناع والامكان وصف النظير والممكن حقيقه لا وصف الله تعالى فما يكون وصفا لله تعالى حقيقة مقدم على مالا يكون وصفه حقيقة والممتنع على الممكن مع أن كل واحد منهما

ليس وصف الله تعالى حقيقة مع شرف الممكن عليه بالوجود لأن الامتناع والوجوب يشاركان في كون كل منهما مقتضى الذات فلذا قدم أو لأنه لما كان امتناع النظير مستلزماً للوحدانية المستلزمة للرد على الوثنية والمجوسية والنصاري والطبيعية والافلاكية لان الوثنية والمجوسية زعموا أن صانع العالم اثنان أحدهما خالق الخير والآخر خالق الشر وعبّر عنهما بعضهم بيزدان وأهرمان وبعضهم بالنور والظلمة والنصارى انه ثالث ثلاثة وعبر عنهم بعضهم بالاقانيم الثلاثة وهي ذات وعلم وحياة وزعم بعضهم أنها أب وهو ذات الله تعالى وابن وهو عيسى وزوجته وهي مريم والله تعالى منزه عن ذلك علوّاً كبيراً والطبيعيين أن الصانع أربعة الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة والافلاكيين إنه سبعة زحل والمشتري والمريخ والشمس والقمر والزهرة والعطارد وهذه الفِرَقُ كلهم هم المنكرون للصانع

على الحقيقة بادرع الى ذكر الامتناع فقدم فإن قلت الواجب اسم فاعل واسم الفاعل لا يعمل إلا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى الماضي وههنا عمل مع أنه بمعنى الماضي قلت إذا دخل الالف واللام على اسم الفاعل استوى الجميع أي الماضي والحال والاستقبال في عمله لأنه فعل بالحقيقة حينئذ ولكن عدل عن صيغته إلى صيغة اسم الفاعل لكراهتهم إدخال اللام على الفعل الصريح لأن الألف واللام فيه بمعنى الذي وصلته يكون جملة واسم الفاعل لا يكون جملة مع

فاعله تقول مررت بالضارب أبوه زيداً الآن أو غداً أو أمس و كذا الممتنع والممكن وإنما انحصرت الاشياء في الواجب والممتنع والممكن لأن الشيء إما أن يكون وجوده مقتضى لذاته أو عدمه أولا يكون شيء منهما الاول الواجب والثاني الممتنع والثالث الممكن وأما بيان وجه الحصر من وجه آخر فهو أن الشيء إما أن يكون مسلوب الضرورة عن أحد الطرفين أو عن الطرفين الثاني الممكن والاول اما أن يكون السلب من جانب الوجود او من جانب العدم الثاني الواجب والاول الممتنع فان قلت لا عدم للواجب أصلاً فلِمَ قلتم إن الضرورة مسلوبة فيه عن طرف العدم قلت العدم الفرضي حاصل له كما مر في تعريف الواجب و كذا لو قلت لاوجود للممتنع أصلاً فلمَ قلتم إن الضرورة مسلوبة عن طرف الوجود قلت الوجود الفرضي حاصل له كما مر في تعريفه أيضاً قال الممكن سواه وغيره أقول الضميران في سواه وغيره إن كانا راجعين الى الممتنع يلزم أن يكون الواجب ممكناً لأنه يصدق عليه أنه غير الممتنع وإن كانا راجعين إلى الواجب يلزم أن يكون الممتنع ممكناً لأنه يصدق عليه انه غير الواجب فوجب أن يكون أحد الضميرين راجعاً الى الممتنع والآخر الى الواجب حتى يكون المعنى الممكن سوى الممتنع وغير الواجب هذا إذا أريد بالإمكان الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين معاً أي عن طرف الوجود والعدم على ما هو اللائق بهذا

المقام وأما اذا أريد بالامكان الامكان العام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين فجاز أن يكون الضميران راجعين الى الممتنع فقط فحينئذ يجب أن يكون الامكان مقيداً بجانب الوجود أي يكون الضرورة مسلوبة عن جانب العدم لكون الواجب ممكناً بهذا المعنى او الى الواجب فقط فالامكان حينئذ يكون مقيداً بجانب العدم أي يكون الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود ولكن هذا التوجيه غير مناسب بهذا المقام فان قلت ان الظرف في قوله الممكن سواه فاعل والشأن أن الظرف لا يقع بفاعلا الا اذا فسر بالغير قلت اجاز قوم اجراء سواه مجرى غير في جواز وقوعه غير ظرف كقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان فسوي فاعل لم يبق فان قلت ان ذكر سواه يغني عن ذكر الغير لكونه بمعناه قلت ذكره لوجوه اما أولا فلتناسب النظير الذي سبق ذكره في الوصف الثاني واما ثانياً فلأن زيادة الغير توجب زيادة الحسن واما ثالثاً فللتفنن في العبارة وهو مرغوب وأما رابعاً فللتفسير واما خامساً فللتوكيد والتقرير قال الصادر باختياره شره وخيره أقول ذكر الاختيار وحده اشارة الى رد مذهب الحكماء كما أن ذكر الشر وحده اشارة الى رد مذهب المعتزلة والشر والخير معاً اشارة الى رد مذهب الوثنية والمجوسية لان الحكماء قالوا ان الله تعالى موجب بالذات لا فاعل بالاختيار ومعنى كونه فاعلا مختاراً هو أنه ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل كصدور الافعال

الاختيارية منا هكذا قيل لكن فيه نظر لان الفاعل المختار بهذا المعنى مما قاله الحكماء والاولى إن يقال إن معنى كونه تعالى فاعلا مختاراً هو أنه يصح منه الفعل وتركه ومعنى كونه موجباً بالذات هو انه ان شاء وإن لم يشأ يفعل كصدور الضوء عن الشمس والحرارة من النار فان قلت لم قدم الشر وهو ما نهى عنه على الخير وهو ما أمر به مع أن الخير أولى بالتقديم قلت من وجوه اما اولا فلأن التنازع فيه اكثر من النزاع في الخير واما ثانياً فلأن خيره لفظ يناسب غيره الذي سبق ذكره مؤخراً من جهة الصيغة والحروف واما ثالثاً فليكون ترتيب السبب على نهج ترتيب المسبب وهو الظلمة والنور كما قال الله تعالى وجعل الظلمات والنور واما رابعاً فلأن المقام مقام الحمد واتمام مقام الحمد بالخير خير فلهذه الوجوه قدم وأخر فان قلت لم أخر صدور الشر والخير عن الممكن قلت لأن

صدورهما بعد وجود الممكن قال الصلوة على محمد الذي انتشر به نهيه وأمره أقول قدم النهي على الامر ليناسب السابق لان النهي لا يكون إلا في المنهي عنه وهو الشر والامر لا يكون إلا في المأمور به وهو الخير قال فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء أقول الشيخ يطلق على الكبير سناً ويطلق على الكبير علماً وفضلا والامام المقتدى به والقدوة بكسر القاف وضمها بمعنى المقتدى به قال أثير الدين الابهري اقول أي مختاره والدين الاطاعة والانقياد والعمل وقيل ان أثير الدين لقب الشيخ والابهري بفتح الباء وسكون الهاء اسم قبيلة وأما

الأبهري بسكون الباء وفتح الهاء فغلط مشهور ولذا قيل إعلم أبهرا واقرأ أبهرا قال طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه اقول أي طيب حاله في ثراه فيكون من قبيل المجاز والمثوى المكان قال لما كان على بعض الاخوان متعسراً وعلى بعضهم متيسراً أقول الاخوان بكسر الهمزة جمع الأخ كما يجمع على الاخوة قال أردت أن أكتب بالتماسهم أوراقاً أقول قد وقع في بعض النسخ كتبت بالتماسهم وهذا أولى منه لأن الارادة لاتوجب الفعل بسبب طلبهم والمراد بالتماسهم معناه اللغوي وهو الاستدعاء والطلب لامعناه الاصطلاحي لأن الطالبين ليسوا مساوين للمطلوب عنه وهو الشارح مع أن التساوي معتبر في حقيقة الالتماس وإنما قال أوراقاً ولم يقل حروفاً مع أن المكتوب هو الحروف لا الاوراق ارادة للحال من ذكر المحل فان قلت لم قال أوراقاً ولم يقل كتاباً قلت للتواضع او للدلالة على صغر حجم شرحه قال لتزيل تعسره وتعمم تيسره أقول أي لتجعل تلك الاوراق عاماً تيسر هذا الكتاب غير مخصوص ببعض الاخوان دون بعض فان قلت ان ازالة التعسر يغني عن ذكر تعميم التيسر لانها تستلزم إياه قلت لانسلم استلزامها إياه لان إزالة التعسر لاتدل على تعميم التيسر نعم تدل على التيسر فقط بل تعميم التيسر يفهم من سوق الكلام فقوله وتعمم تيسره تصريح بما يفهم من السوق قال والله خير الميسرين والموفقين أقول والله خير الميسرين

اشارة الى ازالة التعسر بدون تعميم التيسر وقوله والموفقين اشارة الى تعميم التيسر لان التوفيق جعل الاسباب حاضرة لحصول المقصود وقيل التوفيق جعل الله فعل عباده موافقاً لما يحبه ويرضاه

قال اعلم أن للمنطقيين اصطلاحات أقول الاصطلاح اتفاق قوم على استعمال اللفظ في معنى معين لكن لايكون في اصل الوضع كذلك واصطلاحات المنطقيين هي المذكورة في أبواب المنطق وهو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وأبوابه تسعة الاول الكليات الخمس والثاني القول الشارح والثالث القضايا والرابع القياس والخامس البرهان والسادس الجدل والسابع الخطابة والثامن المغالطة والتاسع الشعر وتعريفاتها تذكر في موضعها والمراد من الوجوب في قوله يجب استحضارها الوجوب العادي لا الوجوب الشرعي الذي يكون تاركه آثماً كالصلوة والصوم والزكاة ولا الوجوب العقلي الذي يمتنع الشروع بدونه كالتصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما لأن كثيراً من المحصلين يحصل كثيراً من العلوم من غير شعور بشيء من تلك الاصطلاحات فان قيل في هذا الكلام اشارة الى أن المنطق آلة العلوم فيلزم من كونه آلة للعلوم كونه آلة لنفسه لأنه من جملة العلوم قلنا المراد من العلوم في قوله أن يشرع في شيء من العلوم سوى المنطق فقال منها ايساغوجي وهو لفظ يوناني أقول هذا اللفظ مركب من ثلث

كلمات ايس وآغو وإجي وقيل اصل اجي إكى قلبت الكاف الى الجيم فصار إجي ومعنى الاول بالعربية أنت ومعنى الثاني أنا ومعنى الثالث ثم إلا أنه حذف ألف إجي للاختصار ثم نقله المنطقيون وجعلوه علماً للكليات الخمس وسبب تسميتها به أن حكيماً من الحكماء المتقدمين اودع الكليات الخمس عند شخص اسمه ايساغوجي وسافر وكان ذلك الشخص يطالع الكليات الخمس فما كان له قوة أن يستخرج جميع مافيها ثم جاء الحكيم وقرأها أساغوجي عنده فكان يخاطبه في أثناء درسه بيا إيساغوجي هكذا مراراً فصار علماً لها فهذا الوجه منقول عن الشيخ فخر الدين الرازي قدس الله روحه فحينئذ يكون تسمية للشيء باسم قارنه وقيل أنه كان علماً للحكيم الذي استخرج الكليات الخمس ودونها ثم جعل علماً لها وهذا الوجه منقول عن مولانا مبارك شاه قدس الله سره ناقلاً عن مولانا قطب الدين الرازي روح الله روحه فعلى هذا يكون تسمية المستخرَج باسم المستخرِج والوجه المشهور في تسميتها به ان إيساغوجي في الاصل اسم للورد الاصفر الذي له خمس اوراق ثم نقل الى هذه الكليات الخمس لمناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه فيكون التسمية حينئذ تسمية

الشيء باسم شبيهه والله أعلم قال يراد به الكليات الخمس اقول إنما انحصرت الكليات في الخمس ولم تكن زائدة ولا ناقصة لأن الكلي اذا نسبناه الى ماتحته من الجزئيات فاما ان يكون تمام

ماهيتها او داخلاً فيها او خارجاً عنها فان كان الاول فهو النوع كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر وغيرهم فانه تمام ماهيتهم وان كان الثاني فلا يخلو اما أن يكون مقولاً في جواب ماهو أو لا والاول الجنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس والثاني الفصل كالناطق بالنسبة الى زيد وعمرو وان كان الثالث فلا يخلو اما ان يكون مقولاً في جواب أي شيء هوفي عرضه أو لاوالاول الخاصة كالضاحك بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر والثاني العرض العام كالماشي بالنسبة اليهم قال وهي النوع والجنس الى آخره أقول إنما قدم النوع على الجنس مع ان الاولى عكسه لأن الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل بناء على أن ماصدق عليه النوع قليل بالنسبة الى ماصدق عليه الجنس وما هو قليل فهو أولى بالتقديم على ماهو كثير وقدمه أيضاً على الفصل مع ان الاولى عكسه لأن الفصل جزء النوع والجزء مقدم على الكل لأن النوع يقع في جواب ماهو والفصل لايقع فيه فالواقع فيه أولى بالتقديم وعلى الخاصة والعرض العام لأنهما عارضان والنوع معروض والمعروض مقدم على العارض لأنه يقوم به وقدم الجنس على الفصل لأنه يقع في جواب ماهو والفصل لايقع فيه او لأن الجنس أمر مبهم غير متحصل بنفسه والفصل يحصله ويزيل ابهامه فلا بد من أمر مبهم انيذكر اولاً حتى يحصله الفصل ويزيل ابهامه وعلى الخاصة والعرض العام

لأنه ذاتي وهما عرضيان والذاتي بالتقديم أولى وقدم الفصل عليهما بعين هذا الدليل وقدم الخاصة على العرض العام لانها عط اتقع في جواب أي شيء هو في عرضه والعرض العام لايقع في جواب ماهو ولافي جواب أي شيء هو وما وقع فيه أولى بالتقديم أو لان عط ماصدق عليه الخاصة قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير قال وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلث الخ أقول هذه اشارة الى جواب سؤال مقدر كأنه قيل لم قدم بحث الدلالة واقسام اللفظ على الكليات مع ان المقصود الاصلي بيانها فأجاب عنه بقوله فهذه يتوقف معرفتها الخ يعني أن مقصود المنطقيين استحصال المجهولات والمجهول إما تصوري وإما تصديقي والموصل الى الاول القول الشارح المركب من الكليات والثاني الحجة المركبة من القضايا فنظرهم اما في القول الشارح ومايتركب هو منه واما في الحجة وما تتركب هي منه وهو لايتوقف على الالفاظ ولا على الدلالة فان مايوصل الى المجهول التصوري ليس لفظ الجنس والفصل بل معناهما وما يوصل الى المجهول التصديقي ليست ألفاظ القضايا بل مفهوماتها لكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ صار مباحث الالفاظ مناسبة للتقديم على مباحث الكليات وغيرها من المباحث المنطقية فقدم ولما كان توقف الافادة والاستفادة على الالفاظ من حيث أنها دلائل المعاني قدم بحث

الدلالة على أقسام اللفظ المتقدمة على المقصود الاصلي قال المطابقة والتضمن والالتزام أقول وانما قدم دلالة المطابقة على دلالة التضمن والالتزام لانها تتصور بدونهما وهما لا تتصوران بدونها وما يتصور بالاستقلال مقدم على ما هو لا يتصور بالاستقلال وقدم التضمن على الالتزام لان الدلالة التضمنية جزء الدلالة المطابقية والالتزامية خارجة عنها وماهو جزء المطابقة أولى بالتقديم على ماهو خارج عنها أو لأن الدلالة التضمنية سابقة الى الفهم من الدلالة الالتزامية وما هو سابق الى الفهم فهو أولى بالتقديم على ما هو ليس سابقاً الى الفهم قال والدلالة هي كون الشيء بحالة الخ أقول وإنما عرف مطلق الدلالة دون الدلالات الثلث المقصودة ههنا لأن الدلالات الثلث مقيدة بالنسبة الى مطلق الدلالة والعلم بالمطلق سابق على العلم بالمقيد لان المطلق جزء والمقيد كل ومعرفة الجزء سابق على معرفة الكل واعلم أن لفظ العلم يطلق في المشهور على عدة معان احدها مطلق الادراك الذي يعم التصور والتصديق وثانيها التصديق اليقيني الذي هو عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وثالثها مطلق التصديق الذي يتناول الحكم اليقيني وغيره من الاحكام والمراد من العلم ههنا هو المعنى الاول فان قلت لم قدم الدلالة على الدليل والمدلول مع أن الاولى عكسه لأن الدلالة أمر نسبي قائم بهما قلت الدلالة علة لعلم الدال بالدالية وعلم المدلول بالمدلولية

والعلة مقدمة على المعلول فلهذا قدمها عليها وانما قدم الدال على المدلول لان علم المدلول موقوف على العلم بالدليل والموقوف عليه مقدم على الموقوف وأما تقديم الدلالة على اللفظ فلما مر قال ومن هذا عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به أقول الدليل في اللغة المرشد وما به الارشاد وفي الاصطلاح هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وهو المدلول والمراد من اللزوم ههنا أعم من أن يكون بينا أو غيره ليعم جميع أقسام الدليل ومن العلم ههنا الادراك أعم من ان يكون تصوراً أو تصديقاً يقينياً أو غيره فان قيل حد الدليل غير جامع لخروج الأقيسة الاستثنائية بأسرها لان مايلزم منها ليس مغايراً لمقدماتها كقولنا كلما كان هذا حيواناً فهو جسم لكنه حيوان فهو جسم فان قولنا فهو جسم بعينه مذكور في هذا القياس قلت هذا اللازم وهو قولنا فهو جسم مغاير لما هو المذكور في الدليل لان المذكور في الدليل هو هذا القول موصوفاً بكونه لازماً للملزوم المذكور في هذا الملزوم وهو قولنا كلما كان هذا حيواناً وما يلزم من المقدمتين ليس موصوفاً بكونه لازماً للملزوم المذكور فيه لكنه موافق له في اللفظ وهذا القدر غير كاف في الاتحاد عند المنطقيين واجيب من وجه آخر وهو ان ماهو جزء القياس الاستثنائي لايحتمل الصدق والكذب وما هو لازم للقياس